المواطنة الرقمية حتمية داخلية بتغذية خارجية ،تحد أمام رسم السياسات العامة المغاربية.

أ. فوزية مروان
باحثة في إطار مدرسة الدكتوراه
جامعة الجزائر 1

الملخص:

ففي ظل اتساع الفضاء الرقمي تشكلت جملة من المفاهيم التي تحررت من الجدل حول هويتها وتأصيلها المفاهيمي لتأخذ بعدا أعمق وهو قدرتها على التأثير ، فالمواطنة الرقمية إشكالية أفرزتها الثورة التكنولوجية لتستعمل بأسلوب ممنهج و موجه للتأثير في رسم السياسات العامة للدول لذالك سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على فاعل جديد للتأثير في رسم السياسة العامة في الدول المغاربية وهو المواطن الرقمي ، الذي جعل من المجتمع الإلكتروني حيزا للوجود ومجالا للنشاط وتلقي المعلومة التي في الكثير من الأحيان يجهل مصدرها فيتم تسويقها بطريقة سهلة وسريعة ليتلقاها الشارع المغاربي فيتأثر ويؤثر في من حوله، خاصة المعلومة التي تمس الفساد المالي و السياسي والمعلومة الأمنية فيتم الترويج لها بطريقة تجعل الحكومات في موضع مساءلة عن إخفاقاتها ومطالبة أكثر من أي وقت مضى لتلبية نداء مواطنيها هذا الوضع الذي أصبح يشكل تحد جديد أمام ما يحدث اليوم في الساحة السياسية المغاربية ، سنحاول تناول هذا الموضوع بطرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن اعتبار المواطن الرقمي شريكا فاعلا في رسم السياسة العامة المغاربية ؟ الإجابة على هذه الإشكالية تكون بالتطرق للنقاط التالية :

المحور الأول: استحضار الأبعاد المرتبطة بالمواطنة الرقمية

المحور الثاني : طبيعة العلاقة بين المواطنة الرقمية و رسم السياسات العامة المغاربية

Résumé

À la lumière de l'espace numérique élargir un certain nombre de concepts qui sont libérés de la controverse sur l'identité et l'établir conceptuelle de prendre une dimension plus profonde formée qui est sa capacité à influencer, citoyenneté numérique problématique a émergé de la révolution technologique à utiliser de manière systématique et à influencer les politiques publiques pour les pays de la pièce dessin invite Nous allons chercher, à travers ce document hangar la lumière sur l'acteur nouveau d'influencer l'élaboration des politiques publiques dans le Maghreb, un citoyen numérique qui a fait l'espace de la communauté électronique pour l'existence et la portée de l'activité et de recevoir des informations qui ignore trop souvent leur origine sont commercialisés moyen rapide et facile de recevoir le Maghreb de la rue est affecté par et affecte autour de l'information privée affectant la corruption financière et la sécurité politique et de l'information sont la promotion d'une manière qui rend les gouvernements responsables de ses échecs et de réclamer plus que jamais pour répondre à l'appel de ses citoyens à cette situation, qui est devenu un nouveau défi en face de ce qui se passe aujourd'hui dans l'arène politique du Maghreb.

مقـــــدمة

إن الظروف المعاصرة جعلت المواطنة في الدولة القومية تتراجع حيث ظهرت عوامل ومتغيرات مختلفة على كافة الأصعدة المحلية و القومية و العالمية أدت إلى غياب أو تدني مواطنة الإنسان لوطنه مما جعل مفهوم المواطن بسبب هده التغيرات مفهوما إشكاليا كما أصبحت المواطنة تعيش حالة هشة أو أنها تعيش ألان حالة أزمة فإما تنهار مواطنة الدولة القومية فتتقلص وتتراجع إلى اطر وحدود الجماعة الاثنية أو المجتمع المحلي وإما أن تكتسب المناعة فتنفلت من الحدود القومية إلى إطار أنساني عالمي وتؤكد دالك الأحداث اليومية و الواقع المعاش ،في الأوساط السياسية و الثقافية و الإعلامية ، فهنالك تحديات واضحة ومتجددة لقيم المواطنة ومفاهيمها في العالم العربي الإسلامي على وجه الخصوص،

فالمواطنة بمركباتها القيمية الثابتة و المتغيرة تم اليوم استهدافها بافرزات فكرية أنتجتها العولمة ودالك بإخراجها من حلتها القومية وادابتها في عواء العالمية ليتم ممارستها على صرح افتراضي يفتقر لأي مرجعية قيمية، فالدول المغاربية ليست بمعزل عن هدا الوافد الجديد الذي يجب التعاطي معه فكريا من اجل تشخيص الظاهرة لان تجاهل ما يحدث يعمق من حجم المشكلة .

ففي ظل اتساع الفضاء الرقمي تشكلت جملة من المفاهيم التي تحررت من الجدل حول هويتها وتأصيلها المفاهيمي لتأخذ بعدا أعمق وهو قدرتها على التأثير ، فالمواطنة الرقمية إشكالية أفرزتها الثورة التكنولوجية لتستعمل بأسلوب ممنهج و موجه للتأثير في رسم السياسات العامة للدول فاعل جديد للتأثير في رسم السياسة العامة في الدول المغاربية وهو المواطن الرقمي ، الذي جعل من المجتمع الإلكتروني حيزا للوجود ومجالا للنشاط وتلقي المعلومة التي في الكثير من الأحيان يجهل مصدرها فيتم تسويقها بطريقة سهلة وسريعة ليتلقاها الشارع ألمغاربي فيتأثر ويؤثر في من حوله، خاصة المعلومة التي تمس الفساد المالي و السياسي والمعلومة الأمنية فيتم الترويج لها بطريقة تجعل الحكومات في موضع مساءلة عن إخفاقاتها ومطالبة أكثر من أي وقت مضى لتلبية نداء مواطنيها هذا الوضع الذي أصبح يشكل تحد جديد أمام ما يحدث اليوم في الساحة السياسية المغاربية ادن هدا الوضع اليوم أصبح يؤسس لمرحلة جديدة فتحولت فيها المواطنة من المفهوم الكلاسيكي المشحون بقيم الولاء و الانتماء و التفاعل بين المواطن و الوطن في نسيج فكري وسياسي واحد إلا أن اليوم هدا المفهوم بدا في الاختفاء تدريجيا لنتحدث اليوم عما تبقى من فقيم المواطنة التي تراجعت لتحل محلها المواطنة الرقمية أو المواطنة الافتراضية التي تتغذى على ما تجود به المخابر الفكرية الغربية فيتم تبنيها وترويجها لدى الفرد المغارب الذي أصبح اليوم يستوطن فكريا في وطن وبيئة رقمية لا تعترف لا بالخصوصية وتعادي فكرة الولاء للوطن الأم ، هدا ما جعل الأنظمة السياسية المغاربية أمام موجة من التحديات في رسم السياسة العامة فالمعطيات اليوم اختلفت و المطالب تنوعت فدراسة البيئة الداخلية اليوم من اجل صنع قرار سياسي أصبح امرأ عسيرا في ظل مطالب لا تمت بأي صلة لهدا للوطن من هدا المنظور سنحاول الإجابة عن الإشكال التالي :

إلى أي مدى يمكن اعتبار المواطن الرقمي شريكا فاعلا في رسم السياسة العامة المغاربية ؟ الإجابة على هذه الإشكالية تكون بالتطرق للنقاط التالية :

المحور الأول:الأبعاد المرتبطة بالمواطنة الافتراضية

المحور الثاني: مظاهر تأثير الفضاء الرقمي في رسم السياسة العامة المغاربية

المحور الأول: الأبعاد المرتبطة بفكرة المواطنة الرقمية (المواطنة الافتراضية) .

إن مفهوم المواطنة هو مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو مادي و قانوني ومنها ما هو ثقافي سلوكي ومنها ما هو وسيلة أو غاية يمكن بلوغها تدريجيا ولابد من وجود الحد الأدنى من الشروط التي تسمح لنا بالقول بمراعاة مبدأ المواطنة في دولة ما من عدمه وتشمل هده الشروط إلى جانب الحقوق القانونية و الدستورية وضمانات المشاركة السياسية الفعالة الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية (1) في هدا العنوا سيتم التطرق للبعد القانوني و السياسي للمواطنة أولا في النقطة الموالية سيتم التطرق لتمييع القيم في ظل المواطنة الافتراضية .

أولا: البعد القانوني والسياسي للمواطنة الافتراضية

تقوم الدولة على الثالوث شعب ، سيادة وإقليم ، فالشعب بكل تفرعاتها إن كان شعابا اجتماعيا او شعبا سياسيا ، فمن خلا استقراء تركيبة الشعب يمكن استخراج الفئة التي تهمن وهو الشعب السياسي الذي يعد محور العملية السياسية في أي دولة ، ومنه يمكن استنباط فكرة المواطن أو المواطنة ، فالمواطنة من المنظور القانوني هو الرابطة قانونية سياسية تسمى بالجنسية ، التي تناولها أحكامها القاعدة الدستورية و قواد القانون الدولي الخاص الذي نظم أحكام الجنسية كواقعة قانونية ، محددا الحقوق التي يكتسبها حامل هذه الجنسية وفي المقابل رتب التزامات في ذمة المواطن و في المقابل له حقوق يمارسها باليات قانونية ،هده المواطنة من المنظور القانوني أما البعد القانوني للمواطنة الافتراضية فقد تم استعابها من خلال توفير آليات تنسجم مع هد التوجه الجديد ودالك في محاولة لمسايرة هدا التطور تم استحداث ميكانيزمات تتوافق مع التوجه نحو المجتمع الافتراضي فتم التاطير القانوني لمساحة معينة و الاعتراف بها من خلال فتم فضاء اليكتروني عام يسمح بممارسة الحقوق بتغطية قانونية مثال دالك الحكومة الالكترونية ، التوقيع و التصديق الالكتورنين الديمقراطية الالكترونية البرلمانات الالكترونية .

أما عن البعد السياسي للمواطنة فإنها ولزمن مضى اقترنت المواطنة بفكرة الانتماء ، فالانتماء هو علاقة نفسية في المقام الأول ،وهو الشعور بمفهوم النحن وتنبثق عن دالك العلاقة بين النحن و الهم فالانتماء هو شعور الإنسان بالانخراط في جامعة ما واعتناقه لرموزها وتقاليدها وسلوكياتها هدا الشعور يعطيه ذاتية وخصوصية ما كما تمكنه من أن يضع الحدود بين الجماعات الأخرى ويحدد طبيعة العلاقات مثل التعاون و المنافسة...الخ

ولكن مفهوم الانتماء تم كبعد سياسي واجتماعي للمواطنة قد تراجع وحمل مفهوما أخر ينسجم مع التحولات العالمية و العولمة الاتصالية ، فالعولمة أضافت أبعاد جديدة الثقافة السياسية ولاسيما العولمة الاتصالية فأصبح الشباب ينشطون في بيئة عالمية جديدة تتسم بقيم مختلفة ومختلفة عما كانت عليه في السابق وهي قيم تؤثر على أنماط مشاركة في كافة ماجلات الحياة وتلقي بنتائجها على كافة المستويات ، فقد فرضت العولمة علة الشباب المغاربي اليوم متغيرات (2)جديدة جعلته روادا للتغير وضحايا له حيث نتج عنه ثقافة خاصة ساهمت في إنتاج مشكل الهوية وصراع الأوليات بين المحلي و العالمي .

ثالثا المواطنة الرقمية وإشكالية تمييع القيم

لقد شكلت القيم على مر العصور المرجع و المحور الذي ينظم سلوك الفرد المجتمع على حد سواء ، كما انه العامل المهم الذي يسهم في تماسك المجتمع و المحافظة على هميته و استقراره و تطوره كما أنها كمجموعة من المعتقدات و المبادئ التي تتسم بقدر من الاستقرار النسبي.

لدالك فإن منظومة القيم التي يتبناها الفرد والمجتمع و الدولة هي حقيقتها المحرك الأساسي لأفكار و أفعال هده الأطراف جميعا إضافة إلى دالك فهي تمثل المكون الأساسي لشخصية المجتمع و الأمة و الملهم الحقيقي لها و القوة الدافعة نحو المحا فضة على البقاء و النمو والتطور هدا ما يجعل علاقة تفاعل بين الوطن و المواطن .

فالقيم هي عبارة عن مخرجات اجتماعية لمدخلات متعدد مثل نوعية التنشئة الاجتماعية العادات التقاليد إضافة لطبيعة الضروف الأخرى.

لقد أثبتت أحداث التاريخ وعلى كافة المستويات وعلى كافة المستويات ، و الحضارات الإنسانية على إن لكل امة ثلاث مصادر أساسية تحفظ بقاءها قدرتها على الاستمرار في مواجهة مختلف التحديات و الأحداث مهما عضمت وهي مرتبة حسب أهميتها كالأتي :

–أولا القيم التي تتبناها وتعيش بها ومقدار التمسك بها فهي التي تحمي البنيان الاجتماعي للأمة،

– ثانيا القدرة العلمية و الاقتصادية ،

– ثالثا القدرة العسكرية،

من هد الفرصية فانه كأصل عام فان للمواطنة قيم

يتضح إن الأولى هي الأداة الأولى الرئيسية لتحقيق الثانية و الثالثة وخلاصة الأمر إن الإنسان و الشعوب على حد السواء تتساوى في مقدار ما تتبناه وتعمل به من قيم وتحدد مقدرتها ومكانتها بين الأمم على ضوء دالك و الشواهد في التاريخ القديم تؤكد صحة هده الفرضية (3)

ولكن مع التخلي التدريجي عن العالم الواقعي و التوجه نحو العالم الافتراضي الذي يتم بناؤه داخل البيئات الحاسوبية وشبكات المعلومات توظيف البرمجيات التطبيقية فالفضاءات التقليدية تنمي إلى نظام

الدولة وتشكل جزءا لا يتجزا من الواقع التقليدي بينما يعد الفضاء الرقمي فضاء شبكيا لا صلة له بالحدود الجغرافية أو السياسية المألوفة ادن هنالك ثلاث قيم رئيسية افتقدها العالم الافتراضي و بالتالي افتقدها المواطنة الافتراضية التي تمارس في عالم لا يعترف بالقيمة الزمنية و الجغرافية فهنال ثلاث قيم جوهرية يتميز بها العالم الافتراضي وهي :

أ –غياب الحدود الجغرافية فلم تعد هنالك حدود سياسية أو إقليمية أو جغرافية ،

ب – زوال سلطة عنصر الزمن على عمليات الانتقالات السائدة بين الموارد المعلوماتية و العقد المعلوماتية المرتبطة بها،

ت – غياب السلطة المسؤولة عن عملية تنظيم الفضاء المعلوماتي لان هدا الفضاء لا يعدو كونه مستودعا يستطيع الجميع إن يودعوا فيه ما يشاؤون لعدم وجود سلطة مسؤولة عن هده البيئة الشبكاتية أو أي جهة تمارس عليها فعلا رقابيا من منطلق ديني أو أخلاقي أو اجتماعي (4).

مع هدا التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم تغيرت المفاهيم وميعت القيم وتغيرت الحقائق وضاعت الخصوصية هدا ما يجعل اليوم أي فرد في منطقة المغرب العربي يتأثر بكل الأحداث الثقافية و السياسية و الاقتصادية في العالم و يتبنى مواقف معينة تجاه عدة قضايا هي في حقيقة الأمر لا تمت له بأي صلة ،بحيث أصبحت اليوم الحدود بين الدول هي حدود وهمية لا يمكنها مقاومة هدا المد الثقافي العالمي الذي يحاول خلع ثوب الخصوصية على النسيج الاجتماعي ألمغاربي ودمج الفرد ألمغاربي في القرية الكونية ، فالأمر يتطلب إدراك أبعاد الانترنت وكيف أثرت على المواطنة و للبعد الحضاري المصاحب لنسيجها الرقمي ، إذ ليس ثمة شك حول ما أحدثته تقنية المعلومات من نقلة واسعة في الوسط البيئي التفاعلي بين الإنسان و الحاسوب من جهة وبينه وبين مستخدم أخر يتواصل معه من جهة أخرى فهي تشكل موردا لحوار رقمي بين الحضارات و الثقافات بحيث لا يقتصر دور الفضاء الرقمي على ابتلاع المفاهيم الجغرافية التقليدية بل يمتد ليشمل ظاهرة تغيب الهوية وهو ما يحدث في دول المغرب العربي(5) .

المحور الثاني: مظاهر تأثير الفضاء الرقمي في رسم السياسة العامة المغاربية

إن الفضاء المعلوماتي عبارة عن فيض رقمي من المعلومات وتعد الشبكة العنكبوتية العالمية تجسيدا حيا له ومسرحا يتألف من حزمة معقدة ومتشابكة من التفاعلات الرقمية انه عبارة عنقود متراكب من التقنيات المألوفة وأخرى بمراحل تطورية متلاحقة وأخرى لا تزال خيالية تشترك جميعا في قدرتها على محاكاة البيانات التي يستطيع الكائن البشري التفاعل و التواصل معها ، ومع بداية الألفية الجديدة زالت العديد من الحواجز التقنية و الوسيلة غير إن الحواجز و العوائق المعرفية و الاستيمولوجية قد احتدمت أكثر فا أكثر حاملة ثقافة جديدة وهيكلية جديدة وصناع قرار جدد يمكن وصفهم بعالم الاتصال أو الاتصال المعولم وفي هدا المشهد الاتصالي الافتراضي الجديد الذي أصبح اد العوامل الأساسية في نهضة أي اقتصاد وبلوغ أي تنمية ، وقد بات في حكم اليقين إن التكنولوجيا كلما ارتقت قدرتها على

الغربلة الاقتصادية و الاجتماعية وتفاقمت حدة مشاكلها وتثيراتها تعقدت البدائل أمام متخدي القرار و المخططين و المنفذين على حد السواء (6).

فتفحص عدد الناشطين في الدول المغاربية عبر شبكة الانترنت يظهر أن هنالك جمهورية اليكترونية تتشكل من قاعدة شعبية تمارس حياتها في بيئة رقمية تشكل اليوم اكبر تحدي على الانضمة المغاربية فالجزائر حسب احد الدراسات و هي الأولى من نوعها في إفريقيا التي مست اكبر المدن الجزائرية وهي الجزائر العاصمة ، وهران ، سطيف ، ورقلة ، قسنطينة ، البليدة ،حيث أظهرت الأرقام أن 74 % من مستخدمي شبكة الانترنت في الجزائر تقل أعمارهم عن 24 سنة أي تتراوح ما بين 15و 24 سنة ، متبوعة بنسبة 63 % لفئة عمرية تتراوح ما بين 23 و 63 سنة وفي أخر إحصائية ومسح شمل 22 دولة عربية لعدد مستخدمي الفايسبوك احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا بعدد مستخدمي الفاسيبوك وصل إلى 8.2 مليون مستخدم أما المغرب تأتي في المرتبة الخامسة بعدد 8.1 مليون مستخدم امن إجمالي عدد السكان (7) فهدا الكم الهائل من الأفراد المشاركين في تنشيط حياة سياسية على مسرح افتراضي و بوسائل و لغة رقمية يتم تلمس إفرازاته وأثاره على ارض الواقع إما الدفع بالمشاركة السلبية في الحياة السياسية و التي تظهر على شكل مقاطعة الاستحقاقات الانتخابية وإما في شكل احتجاجات ومظاهرات وإضرابات يتم التخطيط لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي و التشهير لها و الاتفاق على مكان وتاريخ التظاهرة وبالفعل يتم الاستجابة الفورية لهده الإعلانات التي يجهل في الكثير من الأحيان العقل المدبر لها هل هو من خارج الوطن أم من داخلة فالكثير من الوقائع التي حدثت و التي أربكت صناع القرار في عديد الدول المغاربية لا يعرف لها أي أصل أو ما هي هوية مدبر هذه التحركات لماذا هذه السرعة في الاستجابة فعلى الرغم من حجب الكثير من المواقع في تونس إلا إن الأمر لم يجدي نفعا فالتطور التكنولوجي جعلت المواطن يحصل على المعلومة من مصادر متنوعة

أولا :الدفع بالمشاركة السلبية في الحياة السياسية

فالعيش في البيئة الإلكترونية جعل الكثير من أفراد المجتمع ألمغاربي يعزفون عن ممارسة مظاهر المواطنة و المساهمة في صناعة القرار السياسي وذالك يعزى للأفكار التي يتم الترويج لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي سواء كانت أخبار حقيقة أم من اجل تشويه صورة النظام السياسي .

وعلى اثر دالك توسعت دائرة الاحتجاجات ضد الأنظمة المغاربية بشكل غير مسبوق في حيز زمني قصير جدا سلسلة الإضرابات التي شلت القطاعات الكبرى و الإستراتيجية في دولة التي شلت السوق وأدت إلى تعطيل مظاهر الحياة العامة و المثال أكثر وضوح بالنسبة لسلة الاضربات التي في الجزائر عرفتها الجزائر في الآونة الأخيرة ،ففي تقرير لمصالح الأمن بالجزائر ،يبين فيه عدد الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2015 ، فأكثر من 700 ألف جزائري احتجوا على أوضاعهم المعيشية و السكن في طليعة هده الاحتجاجات التي وصل عددها إلى 6188 احتجاج أي بنسبة زيادة وصلت إلى 62% عن العام الماضي 338 احتجاج مناهض للغاز الصخري (8)

وهدا راجع إلى الاطلاع اليوم لما يحث في الداخل و الخارج فيتفاعل المواطن المغارب بطريقة تحت اتاثير وسائل الإعلام التي لجأت إلى الاستفادة من الانترنت لتوسيع مجال التغطية ولإشراك الفرد في صناعة الخبر وهدا ما حدث في كل من تونس و ليبيا كيف تفاعل المواطن التونسي مع حاثة البوعزيزي التي اخدت صدى عالمي لتنتقل العدوى إلى كافة مناطق الجمهورية التونسية وتتحول من موقف استنكار لما حدث إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي و التأسيس لمرحلة ما بعد بن على وكل دالك كان في إطار افتراضي ساهمت فيه قنوات عربية عبر إطلاق خدماته الإخبارية عبر شبكة الانترنت فالجزيرة تملك منصة إعلامية تفاعلية (جزيرة بلس) معتمدة في دالك على شبكات التواصل الاجتماعي بحيث صنفن من افصل 20 موقعا في العالم من حيث نسبة التفاعل و كم الفيديوهات المعروضة و نسبة التعليقات (9) .

فقد أفردت قناة الجزيرة نت خدمات عبر الانترنت أو خدمة الجزيرة مبايل وهو محتوى تفاعلي يتم التواصل باستخدام sms mms بالاصافة إلى الفيديوهات أي تلقي الخدمة الإخبارية عبر الهاتف على مدار 24 ساعة وأي جديدة سيتم اطلاع مستعمل هده الخدمة على محتواه والتي ساهمت تغيير قناعات الشارع التونسي و الليبي عن أنظمة الحكم لينقلب الولاء التام لأنظمة الحكم إلى عداء مطلق . (10)

ثانيا :صعوبة احتواء متطلبات القاعدة الشعبية في ظل التغذية الخارجية

فالهدف الذي تسعى إليه وسائل الإعلام الحديثة هو شحن البيئة الداخلية والعمل على تصوير الواقع داخل الدول المغاربية على أنه وضع مأساوي يحتاج لإعادة هيكلية شاملة ، هذا الأمر الذي تحتضنه القاعدة الشعبية بكل سهولة واستهلاك المفاهيم التي تعمل المخابر الفكرية الغربية على تسويقها وترويجها وفي مقدمتها الديمقراطية التي يتم تصويرها على أنها الدين المنتظر الذي يوحد البشرية ويحررها من سطوة الحكام ، فلا تجد الأنظمة المغاربية بدا أمام ما يحدث إلا العمل على إحداث إصلاحات و الغالب تكون إصلاحات قانونية وسياسية شكلية جوفاء المضمون لا ترقى إلا إشباع الحاجات الضرورية وذالك استجابة للمتطلبات الخارجية التي تعبر عنها الأصوات الداخلية ومن خلال استقراء الواقع يمكن استنباط الأدلة والأمثلة على ذالك ما أكثرها ، فالنسبة للجزائر ونتيجة لذالك أدخلت عدة إصلاحات في المنظومة القانونية لتوحي بالتوجه نحو نظام ديمقراطي حقيقي تصان فيه الحقوق و الحريات فتم تعديل الدستور 2002 للاعتراف باللغة الامازيغية كلغة ثانية في الجزائر بعد العربية وذالك بعد الربيع الامازيغي التي استحدثت نص المادة 3 مكر التي تنص على أن تما زيغت هي كدالك لغة وطنية تعمل الدولة على ترقيتها مع تنوعاتها اللسانية على مستوى الوطن ، (11)أما في تعديل 2008 تم استحداث نص المادة 31 مكرر التي تنص على توسيع حضوض المرأة في المشاركة السياسية (12) وقد عرفت هده الحقبة من الزمن حركة تشريعية غير مسبوقة في المنظومة القانونية الجزائرية وخاصة فيما يخص التأطير القانوني للحقوق و الحريات التي عرفت اعترافا واسعا من طرف المشرع الجزائري ودالك في محاولة لإسكات الأصوات المشككة في ديمقراطية النظام السياسي الجزائري و لكن المتصفح لهده الترسانة من التدابير التشريعية أنها زادت الطين بلة فالظاهر من الأمور يخالف المحتوى الحقيقي لهده النصوص القانونية خاصة بعد تشكيل

جبهة معارضة من خارج لجزائر التي استعملت من شبكات التواصل الاجتماعي منصة حرة وواسعة لطرح البدائل للشعب الجزائري واهم القوانين التي طالتها التعديلات هي :

-القانون رقم القانون رقم 10/11 المتضمن قانون البلدية الذي تضمن مادة هي السابقة من نوعها هي نص المادة 11 التي فتحت الباب واسعا للمشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية (13)

-القانون رقم 07/12 المتعلق بالولاية في محاولة لتجسيد ألامركزية وتقريب الإدارة من المواطن وفتح كل السبل لإدارة شؤونه بنفسه كمحاولة أخيرة لإنقاذ الموقف واحتواء المواطن وخلق بديل حقيقي لمنعه من الارتماء في أحضان المجتمع الافتراضي الذي يصنع منه مفعولا به لخلق الأزمات (14)،

-القانون رقم 01/12 المتضمن النظام القانون للانتخابات (15) ،

-القانون رقم القانون رقم 04/12 المتغضن قانون الأحزاب السياسية (16)

- الفانون رقما 05/12 المتضمن قانون الإعلام (17)،

- القانون رقم 06/12 المتضمن قانون الجمعيات (18) .

إضافة إلى التعديلات القانونية فان الأمر رقافه إصلاحات سياسية على صعيد التعيلات الوزارية المتعاقبة و المتلاحقة التي طالت الحكومة أكثر من مرة الذي تزامن مع حركة واسعة للولاة الجمهورية ، وفي ظل القيود التي تفرضها حالة الطوارئ على الحقوق و الحريات في الجزائر و أمام الأصوات المنادية بضرورة التجمهر في العاصمة تم رفع حالة الطوارئ بموجب الأمر رقم 01/11 المؤرخ في 23 فيفري 2011 ودالك في خطوة استباقية خوفا إن يتكرر السيناريو التونسي في الجزائر (19)

أما فيما يخص الجمهورية التونسية طالتها الإصلاحات بشكل واسع ودالك في محاولة لقطع الصلة مع النظام السابق والتخلص من ترسبات تلك المرحلة من الحكم فبدأت الإصلاحات من القمة أي من الوثيقة الدستورية في 2014 (20)

فالدستور التونسي لسنة 2014 اقر المزيد من الحقوق و الحريات و التأكيد عيها في 246 فصلا ، إلا أن هذا الأخير يتعرض اليوم إلى حملة انتقادات طالت الإطار الموضوعي له فالناشطين اليوم عبر شبكة الانترنت يعملون على التشكيك خلفية صياغة الوثيقة الدستورية التونسية ونسبها لفئة معينة بذاتها وان هذا الأخير يعد إلية لتصفية حسابات تاريخية مع النظام السابق غذي بأحقاد اديولوجية ولم يصاغ ليلبي احتياجات الإرادة الشعبية التونسية .(21)

خاتـــــمة

في خاتمة الورقة البحثية يمن الجزم يقينا إن المواطنة اليوم تحت رحمة شبكة التواصل الاجتماعي التي أصبحت اليوم سوق لإنتاج القيم التي تعادي القيم الحقيقية للمواطنة التقليدية ،فتم تمييع المواطنة التي بنيت في رحم الدولة القومية لاستبدالها بوافد جديد المجسد في المواطنة الافتراضية التي تتنكر للخصوصية و الهوية و الانتماء و الولاء في عصر راجت فيه فكرة ما بعد الدولة ، هدا أهم تحدي أمام رسم السياسة

العامة في الدول المغاربية فالمواطن الرقمي الذي يستقي مبادئ وأبعاد وطنيته من نسيج اجتماعي لا هوية له ليحاول إسقاطها و المشاركة بطريقة أو بأخرى في صناعة القرار السياسي ألمغاربي ،

فالمواطن الرقمي اليوم أصبح فاعل جديد في رسم السياسة العامة المغاربية والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهله أو استبعاده من حضيرة الفواعل المساهمة في رسم السياسة العامة المغاربية وأي إقصاء أو استبعاد هو تعميق للازمة والمساهمة في زيادة الفجوة بين الأنظمة المغاربية في احتواء متطلبات هده الشريحة .

قائمـــــــــــــــــة الـــــمراجـــــــــــع

1 – علي خليفة الكواري و آخرون : قراءة في كتاب الديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت الطبعة الثانية 2004 ص 52 .

2– يحي بن يمينه : السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجيستر كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران 2014 ، 107 ، 151 .

3– عبد الله بن سعيد بن محمد إل عبود : قيم المواطنة لدى الشباب وإسهاماتها في تعزيز الأمن الوقائي ، الرياض الطبعة

الأولى 2011 ، ص 147

4–ثامر كامل احمد ، العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ، واليات حراكها في الوطن العربي عدد خاص بالذكرى الخمسين لتدريس العلوم السياسية في العراق مجلة العلوم الإنسانية وزارة التعليم العالي و البحث العليم العراق ص 243،.

5– ثامر كامل احمد ، نفس المرجع ص 245 .

6– ثامر كامل احمد نفس المرجع 224 .

7- www.al-fadjr.com

8-www.annahaonline.com

9- www.alquds.uk

10-www.aljazeera.net/mobile

11– انظر القانون رقم 02–03 المتضمن التعديل الدستوري ،.

12– نظر القانون رقم 19/08 المتضمن التعديل الدستوري .

13– انظر القانون رقم 10/11 المتضمن قانون البلدية المؤرخ في 22 يونيو 2011 ج ر عدد 37 المؤرخة في 23 يونيو 2011.

14– انظر القانون رقم 07/12 المتضمن قانون الولاية المؤرخ بتاريخ ج ر عدد المؤرخة.

15- انظر القانون رقم 01/12 المؤرخ في 12 ينار 201 المتضمن قانون الانتخابات ج ر عدد 02 الصادر بتاريخ 15 يناير 2012.

16- انظر القانون رقم 04/12 المتضمن قانون الأحزاب السياسية المؤرخ في 12 يناير 201 اجر عدد 02 الصادر بتاريخ 15 يناير 2012.

17- انظر القانون رقم 05/12 المتعلق بالإعلام الصادر بتاريخ 12 يناير 2012 ج ر عدد 02 المؤرخة في 15 يناير 2012 .

18- انظر القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات ج ر عدد 02 المؤرخة في 15 يناير

2012.

19- انظر الأمر رقم 01/11 المؤرخ في 23 فيفري 2011 المتضمن رفع حالة الطوارئ ج ر عدد 19 المؤرخ في 27 مارس 2011.

20- انظر القرار المؤرخ في 31 جانفي 2014 المتضمن نشر الدستور المنشور في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية في 10 فيفري 2014.

21- انظر موقع مركز الجزيرة للدراسات.